

جودة التّعليم ودوره في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة: دراسة حالة ألمانيا

The quality of education and its role in achieving global ad sustainable development: a case study in Germany

كشّان رضا، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، r.kechane@univ-skikda.dz

تاريخ النشر: 2022/06/01

تاريخ القبول: 2022/05/04

تاريخ الاستلام: 2022/01/13

الملخص:

من المتعارف عليه أنّ التعليم له دور كبير في تحقيق التّمنية المستدامة، ولذلك تسعى كثير من دول العالم وبخاصة الدول المتقدّمة لعصرنة وتحديث طرائق التّعليم من أجل مواكبة التّطورات الحاصلة على المستوى الدّولي ولتحقيق رغبات المجتمعات التي تتطلّع على الدوام إلى الأفضل، وتعدّ التّجربة الألمانية في مجال التّعليم من التّجارب الرّائدة عالميا، ولغة الأرقام تكشف عن مدى التّطور الذي وصلت إليه ألمانيا في مجال جودة التعليم، وبفضل التّعليم استطاعت ألمانيا أن تحقّق نهضة اقتصادية وتنموية رائدة قل نظيرها في هذا الزمان، وهو ما سنحاول التّعرف عليه في هذه الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، جودة التّعليم، الريادة، ألمانيا، الحوافز المادية والمعنوية.

Abstract:

It is well known that education plays a major role in achieving sustainable development, Therefore, many countries of the world, especially developed countries, seek to modernize and update educational methods in order to keep pace with developments at the international level, And to achieve the desires of societies that always aspire to the best , The German experience in the field of education is one of the world's leading experiences, And the language of numbers reveals the extent of the development that Germany has reached in the field of education quality, Thanks to education, Germany was able to achieve a pioneering economic and development renaissance, unparalleled in this time, Which we will try to find out in this research paper.

key words: Sustainable development, quality of education, leadership, Germany, material and moral incentives

مقدمة :

لقد أصبح الاعتناء بقضية التّعليم والحرص على تطويره من أبرز القضايا التي تشغل بال كثير من الدول ولاسيّما التي تطمح لتطوير اقتصادها وتنمية مختلف القطاعات المهمّة، وهذا ما سعت عدّة دول إلى تحقيقه على أرض الواقع، حيث استطاعت العديد من الدول بفضل تطوير برامجها التّعليمية ومناهجها التربوية أن تحقّق اقلاعا اقتصاديا باهرا وتنمية مستدامة شملت العديد من الميادين، وبهذا فقد أصبح التّعليم ركيزة أساسية للتّوجه نحو اقتصاد المعرفة، ولقد أصبح التّعليم أحد أبرز مؤشّرات التّمية المستدامة، إذ كلّما استطاعت الدّولة أن توفر التّعليم المجاني في مختلف المراحل التّعليمية، وعملت على ضمان البيئة الملائمة التي تسمح بجودة التّعليم وتخلق حوافز مادية ومعنوية للمعلّمين والمتعلّمين كان ذلك مؤشّرا قويّا على قوّة الدّولة وعلى وجود تنمية مستدامة فعلية بمختلف أبعادها الرئيسة.

ومن هذا المنطلق فقد كانت ألمانيا من الدّول السّابقة إلى توفير كل الظروف والإمكانات التي تسمح بتطوير خدمات التّعليم وقدرات المتعلّمين والمعلّمين على حد سواء، إيماننا منها بأنّ جودة التّعليم هي التي تمكّن من تشييد أسس وركائز التّمية المستدامة، إذ لا معنى ولا قيمة للتّمية المستدامة بدون إعطاء التّعليم حقّه من العناية والاهتمام، ولذلك فإنّ أحد أسرار استعادة ألمانيا لمكانتها الدّولية بسرعة فائقة رغم خروجها محطّمة تماما بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الخسائر الفادحة التي تلقّتها جراء انخراطها في تلك الحرب هو اهتمامها الشّديد بالتّعليم والعلماء، حيث لم يكن لها من الموارد سوى نخبة من العلماء هم الذين خطّطوا لنهوض ألمانيا من جديد، وبذلك فقد حقّقت ألمانيا في ظرف وجيز نموّا اقتصاديا أثار إعجاب كثير من دول العالم، ممّا جعلها تحظى باهتمام غالبية دول العالم، حيث أصبحت ألمانيا نموذجا يُحتذى به في الإقلاع الاقتصادي والتنموي.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى استطاعت ألمانيا أن تجعل من التّعليم ركيزة أساسية لتحقيق تنمية

شاملة ومستدامة؟

الأسئلة الفرعية:

1- هل هناك علاقة لازمة بين التّعليم والتنمية المستدامة؟

2- ماهي أبرز الآليات التي تضمن تحقيق جودة مستدامة في التّعليم؟

3- ما هي أبرز الخطوات التي اتّبعها ألمانيا لتحقيق نهضة علمية وتنموية مستدامة؟

فرضيات الدراسة:

1- نجاح استراتيجيات التنمية الشّاملة والمستدامة في أيّ دولة من الدول يتوقّف بالدرجة الأولى على مدى اهتمامها بجودة وفعالية التّعليم .

2- اهتمام ألمانيا بتطوير وعصرنة طرائق التّعليم في مختلف مراحل ومستويات التعليم هو الذي مكّنها من أن تصبح تجربة رائدة في التنمية المستدامة على المستوى العالمي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدّراسة في كونها تتطرّق إلى جزئية مهمة جدا تتعلّق بهذا الموضوع، وهي علاقة التّعليم بالتنمية المستدامة وما يترتب عنهما إيجابا أو سلبا، فكما هو معلوم فإنّ قضية التنمية المستدامة اليوم أصبحت تركز على العلم والتطوّر التكنولوجي الذي لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، ولذلك فإنّ الاهتمام بتطوير التّعليم وتحديثه باستمرار سواء في الشّكل أو في المضمون أصبح خطوة مهمّة جدا من أجل تحقيق أهداف وأبعاد التنمية المستدامة، وهو لا يقلُّ أهمية عن مختلف الشّروط واللوازم التي تنهض عليها التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق يتضح بالفعل أنّه توجد علاقة وطيدة جدا بين التّعليم والتنمية مستدامة، ومن ثمّ فإنّ أي خلل قد يحدث في

المنظومة التّعليمية لدولة ما سينعكس سلبا لا محالة على قضية التّمنية المستدامة في تلك الدولة، والتي هي في الأصل ثمرة من ثمار التّعليم- أي التنمية المستدامة.-

أهداف الدراسة:

1- التّأكيد على أن ضمان جودة التّعليم هو خطوة أساسية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة وأنّه بدون علم لا يمكن لأيّ دولة مهما كانت قوتها العسكرية أن تحقّق اكتفاء ذاتي في مختلف الميادين، إذ أنّ العلم هو المحكّ الرّئيس الذي يكشف عن نيّة الدّولة الحقيقية في موقفها تجاه مسألة التّمنية المستدامة.

2- أنّ جودة التّعليم ليس أمرا هيّنا بل يحتاج إلى تفاني في العمل وتضحيات جسام ومبالغ مالية طائلة، ولذلك نستطيع القول أنّ هذه المهمّة هي من أصعب المهام على الإطلاق لشدّة تعقيدها من جهة، ولصعوبة مواكبة أحدث التّطورات في هذا المجال، إذ أنّه كلّ يوم تشهد السّاحة الدولية تطوّرات عجيبة في طرائق التّعليم والتكوين مما يتطلّب سرعة فائقة لمواكبة تلك التّطوّرات وهو ما لا تقدر عليه كثير من دول العالم وبخاصة الدول الفقيرة.

3- التّأكيد على أهمية التّجربة الألمانية في مجالي التّعليم والتّمنية المستدامة، فقد استطاعت ألمانيا أن تفرض نفسها على المستوى القاري والدّولي في هذين المجالين بدون منازع، حتّى أنّها أصبحت حديث العام والخاص، كما أصبحت محط أنظار العالم تُستلهم منها الدروس والعبر وبخاصة في مجال الطاقات البديلة والنّظيفة التي تحتل فيها الرّيادة العالمية، وكل هذا بفضل العلم واعتنائها الشّديد بالعلماء والخبراء في مختلف المجالات.

تقسيمات الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، حيث استهلنا هذه الدراسة بالحديث عن علاقة التّمنية المستدامة بالتّعليم، ثمّ انتقلنا في المحور الثاني

للحديث عن الآليات التي يمكن من خلالها ضمان جودة التّعليم، وفي المحور الثالث والأخير تطرّفنا بشيء من الدقّة والتفصيل إلى التّجربة الألمانية التّعليمية التي مكّنتها من تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

المحور الأوّل: علاقة التّمنية المستدامة بجودة التّعليم

مما لا شكّ فيه أنّه لا يمكن بناء صرح التّمنية الشّاملة والمستدامة دون إعطاء أولوية قصوى للتّعليم والبحث العلمي بصفة عامة، ولهذا أصبح مؤشّر التّعليم وجودته أحد أهم مؤشّرات التّمنية المستدامة، ومن أمعن النّظري واقع الدّول التي بلغت أرقى درجات التّمنية والرّفاه الاجتماعي يتبيّن له أنّ أحد أهم أسباب بلوغ تلك الدرجات هي تطوير طرائق التّعليم بشكل مستمر وعلى نحو يتماشى وتطلّعات المجتمعات الرّغبة في تحقيق الرّقي والازدهار في جميع الميادين والقطاعات، ولما كان دفع عجلة التّمنية الشّاملة مرّتهن ومتوقف على جودة التّعليم ومدى اهتمام الدول بتخصيص اعتمادات مالية تتوافق مع احتياجات ومتطلّبات التّعليم فإنّه من غير الممكن في الوقت الرّاهن تصوّر أن تبلغ دولة ما مستوى مقبول أو مستوى عال من التّمنية في حالة إهمالها وعدم مبالاتها بتطوير أنظمة وبرامج التّعليم، وعليه يتّضح أنّ العلاقة بين التّمنية بالتّعليم تشبه علاقة الجسد بالروح فكما لا يتصوّر أن يعي جسد بلا روح فكذلك لا يمكن البتّة إنجاح مشاريع واستراتيجيات التّمنية الشّاملة والمستدامة دون إيلاء أهمية معتبرة للتّعليم.

وقد تبين من خلال الواقع أنّ العلاقة بين التّمنية والتّعليم أقل ما يقال عنها أنّها علاقة شديدة الصّلة والتلازم، فكل منهما هدفه وغايته الإنسان، فتتمنية قدرات الإنسان وبناء منظومة معارفه ومهارته وقيمه لا يمكن أن تحدث على أرض الواقع إلّا عن طريق التّعليم سواء كان تعليم نظامي أو غير نظامي، ثمّ إنّ نوعية التّعليم وجودته في أيّ بلد هي التي تحدّد شكلا مستقبل أيّ بلد على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية

والصّناعية؛ فعماد وأساس التّنمية إذن هو الإنسان المتعلّم والمتدرّب والمؤهل الذي يمتلك أدوات المعرفة اللاّزمة لاقتصاد المعرفة¹، ضف إلى ذلك فإنّ المؤسّسات التعليمية والتربوية كان لها - ولا تزال- دورا كبيرا في إعداد القوى العاملة بمؤهلات ومستويات تمّ ضبطها في مخطّطات اقتصادية وتربوية متناسقة، ولهذا أصبح من الضروري أن تتزامن وتترافق عمليات التّنمية الاقتصادية مع عمليات تطوير وتأهيل الموارد البشرية، حيث أنّ إهمال تطوير الموارد البشرية يقود لا محالة إلى هدر وضياع الطاقات الانتاجية².

وبالإضافة إلى ما سبق فتظهر علاقة التّعليم بموضوع التنمية من حيث أنّ التّعليم هو في الأساس يعد أحد اهم مجالات التنمية المستدامة، ولهذا فقد حظي باهتمام كبير في برامج الأمم المتّحدة للتنمية باعتباره يشكّل ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة بشكل عام، ومن جانب آخر يعدّ التّعليم المصنع الذي يتخرّج منه الرّأسمال البشري الذي تعتمد عليه عملية تنمية المجتمعات البشرية بجميع جوانبها³. ولهذا يرى كثير من خبراء التّربية أنّ التّعليم- ومن باب أولى جودة التّعليم- هو قلب التنمية الشّاملة وأساسها الذي لا تتحقّق بدونه، ونجاح التّنمية في أيّ بلد يتوقّف على نجاح النظام التعليمي في ذلك البلد، وفضلا عن ذلك فإنّ التّنمية والتّعليم هما وجهان لعملة واحدة محورهما وغايتهما بناء الإنسان، وتنمية قدراته وطاقاته من أجل تحقيق التنمية المستدامة بكفاءة وعدالة تتّسع فيها خيارات الحياة أمام النّاس⁴.

إنّ الاستثمار في التّعليم أصبح مهم للغاية من أجل تحقيق التّنمية وهو كذلك ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي⁵، إذ أنّه يسهم بطريقة أو بأخرى في رفع مستوى الدّخل كما يساعد الدّولة على تحقيق أهدافها التّنموية، ومن جانب آخر يعدّ التّعليم أحد العوامل المهمة لمحاربة الفقر الذي يعد هو الآخر من ضمن أكبر تحديّات التنمية المستدامة، وذلك عن طريق منح الأفراد مهارات تزيد من قدراتهم على الكسب والحصول على فرص أفضل

للعمل⁶، ولذلك تتعزّز فرص التّنبية أكثر كلّما كانت فرص التّعليم متاحة لعدد غير محدود من الأفراد، وتوفرت مختلف الأسباب التي تضمن جودة التّعليم وتبيء الظروف الملائمة للتعلّم والتّربية.

وبالنّظر إلى التّلازم الشّديد بين التّنبية والتّعليم وعدم انفكاكهما عن بعضهما بأيّ حال من الأحوال فإنّ العالمة ابن خلدون يحاول أن يربط بين مفهومي التّنبية والتّعليم وإن لم يشر إلى ذلك صراحة حيث قال في معرض حديثه عن أهمية التّعليم: "أنّ التّعليم شيء طبيعي في العمران البشري وعنه تنشأ العلوم والصّنائع، وهذه الأخيرة أوجدها الإنسان لخدمته"⁷، ووفقاً لهذا التّصوّر يتّضح أنّ التّنبية التي هي صفة لصيقة بالعمران ومتوقفة على جودة التّعليم وصقل المهارات والخبرات لدى المتعلّمين، ولذلك فقد تفتّنت الدّول المتقدّمة إلى هذه الحقيقية منذ قرون من الزّمن إيماناً منها بأنّه لا يمكن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة إلّا من خلال إصلاح منظومة التّعليم بشكل مستمر، ولهذا الغرض قاموا بتخصيص اعتمادات مالية ضخمة لتحسين جودة التّعليم في مختلف مراحل التّعليم والتّكوين على غرار دولة ألمانيا، واليابان، وبريطانيا، والولايات المتّحدة الأمريكية، والصين، وسنغافورة، وفنلندا وغيرهم من الدّول المتقدّمة أو السائرة في طريق النّمو، وقد نتج عن ذلك حصول تطوّر وازدهار في مختلف الميادين والقطاعات بما في ذلك قطاع التّربية والتّعليم.

وتعدّ المؤسّسات الجامعية أهمّ المؤسّسات التّعليمية التي تقوم بإعداد الأفراد والطلّبة إعداداً علمياً أكاديمياً ومهنيّاً وتهيئتهم وفق متطلّبات التّنبية ونشاطاتها المتعدّدة، وبخاصة بعد أن تمّ وضع أسس نظريات اقتصادات التّعليم منذ مطلع الستينيات من القرن العشرين، حيث أوضح علماء وخبراء الاقتصاد القيمة الاقتصادية للتّعليم مثل المفكر تيودور شولتز⁸ Theodore Schultz الذي كان من الأوائل الدّاعين إلى اعتبار العمل المدرسي

والتّعليمي هو استثمار لرأس المال البشري، وأنّ الإنسان- الذي هو محور التّمنية الشاملة وقاطرتها- يشكّل ثورة هامة ورأس مال دائم، وأنّ الاستثمار في تنميته وتطويره يتم عن طريق الاهتمام بتحسين التعليم وتجويده وتنوع تخصّصاته العلمية ومجالاته المهنية وبخاصة التّعليم العالي الذي يعد خزّان الكفاءات العلمية المتنوعة والقادرة على النهوض بالمجتمع وتطويره.⁹

هذا باختصار عن العلاقة التي تربط التّمنية بالتّعليم، وعليه يمكن القول إنّه لا يمكن بأيّ حال من الأحوال تحقيق تنمية شاملة ومستدامة دون العبور على جسر التّعليم ودون الاهتمام كذلك بتطوير وتحسين التّعليم بشكل مستمر، وهو ما أصبح يعرف خاصة في الدول المتقدّمة بالتّعليم النوعي الذي يركّز على جودة البرامج والمقرّرات التّعليمية التي يشرف على وضعها وصيغتها خبراء في مجال التّعليم، كما أنّه لا توجد دولة في العالم استطاعت أن تحقّق درجات عالية من التّمنية الشاملة دون اهتمامها بالتّعليم، وفي المقابل لما تقاعست الدول المتخلّفة عن القيام بإصلاحات جذرية ونوعية في قطاع التّعليم آل الأمر بها لأن تصبح دولا غير قادرة على تأمين حاجياتها الأساسية فضلا عن دفع عجلة التّمنية إلى الأمام.

المحور الثاني: آليات تضمن تحقيق جودة التعليم

من أجل ضمان جودة مستدامة للتّعليم كونه أهم شرائط تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة يجب مراعاة العديد من النقاط المهمة والتي سنوضحها على النحو الآتي:

أوّلا: تطوير برامج التّعليم والتّربية والتكوين:

إنّ تطوير وتحديث برامج التعليم في مختلف مستويات التّعليم وبخاصة في التّعليم الجامعي أصبح أمرا ضروريا من أجل سد الثّغرات وتصحيح الأخطاء والهفوات التي تقع في بعض الأحيان في المقرّرات الدراسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ العالم يشهد

تطوّرا عجيبا ومذهلا في تطوّر وسائل وتقنيات وطرائق التّعليم بسبب الثورة التقنية العجيبة التي يشهدها العالم في السّنوات الأخيرة، لذلك فإنّ عدم مواكبة تلك التّطورات والمستجدات سيؤدي لا محالة إلى اتّساع الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب في جودة وفعالية التّعليم . هذا ولا ننسى أنّ بعض الدول استطاعت أن تحقّق قفزة نوعية في مؤشّرات التّنمية المستدامة بسبب اهتمامها الكبير بتطوير أساليب ومضامين التّعليم على غرار دولة سنغافورة التي أصبحت نموذجا يُحتذى به في هذا الشّأن، وهذا إدراكا منها أنّه لا يمكن تحقيق دولة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي إلّا من خلال إيلاء أهمية قصوى لتطوير برامج وطرائق التّعليم بما يتماشى ومتطلّبات وتطلّعات المجتمع السنغافوري.

والجدير بالذكر أنّ تطوير البرامج التّعليمية يتطلّب في الحقيقة توفر هيكل تنظيمي قادر على استيعاب مفاهيم الجودة واستخدامها بشكل سليم مع القيام بعمليات التّطوير المستمر لتحسين نوعية المنتج العلمي والتّعليمي، ومن جانب آخر فإنّ تطبيق الجودة في التّعليم لضمان تنمية مستدامة ستطلّب كذلك¹⁰ :

1- ترسيخ ثقافة الجودة الشّاملة بين جميع الأفراد كأحد الأساليب المهمّة لتبني إدارة الجودة الشّاملة، إذ أنّ تغيير المبادئ والقيم والمعتقدات التّنظيمية السّائدة بين أفراد المؤسّسة الواحدة يجعلهم ينتمون إلى ثقافة تنظيمية جديدة من شأنها أن تسهم في تحقيق الجودة داخل تلك المؤسّسات.

2- تحديث المناهج وتبني أساليب التقويم المتّطورة وتحديث الهياكل التّنظيمية بغية تحقيق إضفاء التجديد العلمي المنشود.

3- تطوير الأنظمة المعلوماتية من أجل تقصّي الحقائق واتخاذ على إثرها قرارات سليمة ورشيّدة بخصوص أيّ مشكلة تطرأ داخل المؤسّسات التّعليمية (كتدنيّ مستوى الفهم والاستيعاب، أو تراجع مردود الطّلبة والتلاميذ في التحصيل الدراسي).

4- المشاركة الفعّالة لجميع الموظّفين المعنيين بالمؤسّسة التّعليمية في صياغة الخطط والأهداف اللازمة لتحقيق الجودة داخل تلك المؤسّسة.

5- إيجاد حلول لجميع المشكلات التّقنية والبيداغوجية التي تحول دون ضمان جودة التّعليم لأنّه تبين من خلال الواقع المعيش أنّ وجود مثل تلك المشكلات والنّقائص لديه عدّة تداعيات على تحسين مردود فئة المتعلّمين والمعلّمين في آن واحد.

ثانيا: التّخطيط الاستراتيجي (Strategic Planning)

تعد عملية التّخطيط الاستراتيجي خطوة مهمة جدا لضمان تعليم ناجح وفعال ولتهيئة الأرضية الخصبة لتبني سياسات تعليمية وتنموية ذات جودة عالية، ومن هذا المنطلق فقد أصبح التّخطيط الاستراتيجي وفقا للمعطيات الرّاهنة ضرورة للوفاء بمتطلّبات ومستلزمات العملية الإدارية السّليمة في إدارة وتسيير المؤسّسات التعليمية وبخاصة مؤسّسات التعليم العالي¹¹، ثم إنّ الخطط الاستراتيجية المتعلّقة بالتّعليم من شأنها أن تخلق الفاعلية داخل المؤسّسة التّعليمية لكن بشرط ان تتفد تلك الخطط بشكل صحيح¹²، ولا يخفى أنّ التّخطيط الاستراتيجي الذي هو ميزة الإدارة الرّشيدة يعد من الأساليب المثلى لتحقيق التنمية بمفهومها الوّاسع بما في ذلك ميدان التعليم، لأنّه من غير الممكن في ظل الإهمال والتّقاعس والتلكؤ في صياغة البرامج والسياسات التعليمية طويلة الأمد، وفي ظل كذلك غياب الدّراسات العلمية الدقيقة لتلك السياسات والبرامج أن يحدث تطوّرا ملحوظا في مستويات التّعليم في مختلف المراحل التّعليمية، ومن ثمّ سينعكس ذلك سلبا على مسألة التنمية بصفة عامة.

وعلاوة على ما سبق فإنّ أهمية التّخطيط الاستراتيجي تظهر من خلال الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، والمقاصد الكبرى التي يسطّرها وهو في الجملة لديه انعكاس واضح وجليّ على جودة التّعليم لكونه يهدف إلى التّحسين المستمر في نوعية الحياة العملية

وتأمين المشاركة للجميع، وتطوير البنية الأساسية للعمليات وإيجاد بدائل وأساليب تركّز على فهم معمّق ودقيق لبيئة العمل الداخلية والخارجية، ويكسب القائمين عليه والمشاركين فيه ثقة بأنفسهم وتوجّهاتهم، كما أنّه يمثل حافزا ودافعا نحو تحقيق أهداف المؤسسة التّعليمية¹³، لكن ممّا يؤسف له أنّ التّخطيط الاستراتيجي في التعليم لا تهتم به إلّا الدول التي تتطلّع لأن تكون رائدة في جميع الميادين والمجالات، ولذلك يقل الاهتمام به إن لم نقل ينعدم الاهتمام به في الدول المتخلّفة اقتصاديا، لأنّه بكل موضوعية يستحيل أن تفكّر الدول المتخلّفة في تطوير برامجها التّعليمية في ظل انعدام الإرادة السياسية وغياب التنافسية المشروعة، وكذا في ظل شعبية القرارات الإدارية غير المدروسة من جميع النواحي والأبعاد.

ثالثا: التدريب والتكوين المستمر للمورد البشري (الأساتذة والمعلّمين)

تؤكّد أدبيات ودراسات التّمنية البشرية بمختلف مصادرها على أنّ التّعليم الحديث هو العنصر الحاسم والمحوري في تحديد مستوى التّمنية لأيّ دولة ودرجة استقلالها، ولذا يُقاس مدى تقدّم أيّ دولة بمدى ودرجة اهتمامها بالتّعليم والتّربية والتّدريب، ويعد هذا الأخير - أي التدريب - من الوسائل المهمة التي يواجه بها العاملون في الحقل التّعليمي والتربوي، وهذا بغية دفع العملية التربوية إلى الأمام، فالتّدريب إذن هو عملية تربوية بالدرجة الأولى ركيزتها الأساسية هو المعلّم، وهدفها هو الارتقاء بقدراته وتحسين مهاراته التّعليمية وتعريفه بأحدث التّقنيات والتّطورات في المجال التّعليمي، ممّا يؤهّله على تجاوز مختلف المشكلات التّعليمية التي تواجهه خلال تأدية مهامه وأنشطته التّعليمية¹⁴.

وبالنّظر الحاصل في طرائق التّعليم الحديثة على مستوى العالم فقد أصبح التّدريب المستمر على استخدام وسائل التّكنولوجيا الحديثة والإلمام الكّامل بمدى دعم هذه التّكنولوجيا لعملية تعلّم الطالب جزء لا يتجزّأ من مهارات المعلّم، وهذا ما تشتمل عليه

المعايير التي يتضمّنها مشروع معايير اليونسكو بشأن كفاءة المعلّمين، ولاسيّما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتّصال، والتي تتضمّن مبادئ توجيهية لجميع المعلّمين ولاسيّما في مجال تخطيط برامج تعليم المعلّمين والدورات التّدريبية المعدة خصّيصا لإعدادهم وتمهيتهم للاضطلاع بدور جوهري، ألا وهو إنتاج طلاب ذوي مؤهلات وكفاءات تكنولوجية¹⁵.

ويختلف مدى اهتمام التّدريب من دولة لأخرى بحسب درجة الوّعي والإدراك، فهناك من الدول من تخصّص اعتمادات مالية ضخمة من أجل إعادة تكوين وتدريب المعلّمين بشكل دائم ونوعي في نفس الوقت، بعكس الدّول التي لا تعبأ بالتكوين والتّدريب فإنّها في كثير من الأحيان ترى في عملية تدريب عبئا إضافيا يضاف إلى بقية الأعباء المالية التي تثقل كاهل الدّولة، مع العلم أنّ هذا القول غير صحيح من عدّة وجوه، منها أنّه لا خلاص للدّولة من التبعية لغيرها من الدّول إلاّ إذا كان لها منظومة تعليمية قويّة تسهم في تعزيز فرص التّنمية الشاملة بما في ذلك التّنمية الاقتصادية والتّنمية البشرية، ومنها كذلك أنّ نقص التّدريب يفضي إلى حصول تخلف كبير في تقنيات التّعليم الحديثة ممّا يسهم في الأخير إلى تكريس الرّداءة في المردود العلمي والبحث العلمي بصفة عامة.

رابعا: توفير الحوافز المادية والمعنوية

لقد أكّدت كثير من الدراسات والأبحاث أنّ للحوافز للمادية والمعنوية أثرا واضحا وملموسا على أداء العاملين والموظّفين، حيث تبين من خلال الواقع والتّجربة أنّ للحوافز بنوعها المادية والمعنوية دورا كبيرا في التأثير على أداء العاملين سواء بشكل إيجابي أو سلبي، كما قد يؤثّر غياب الحوافز في أداء الموظّفين المجتهدين، ومن ثمّ فقد يؤثّر على تحقيق الأهداف المرجوة للمنظمة المستهدفة¹⁶، ومن تأمل في حال وواقع التّعليم في الدول المتقدّمة يجد أنّ أحد الأسباب الرّئيسة التي جعلت تلك الدول تتفوّق على غيرها

من الدّول في مجال التّعليم هو توفير قسط كبير من الحوافز المادية كزيادة الأجور ورفع قيمة العلاوات المالية وتقديم مكافآت مالية معتبرة نظير الجهود التي يبذلها الأساتذة والمعلّمين بغية تحسين مختلف المستويات التّعليمية أو نوعية التّعليم المقدّمة للطلبة والتلاميذ، أو الحوافز المعنوية كتقدير المعلّمين وإنزالهم المنزلة اللاتّقة بهم في المجتمع أو من خلال الثّناء على الجهود التّعليمية والتربوية التي يضطلعون به خلال تأدية مهامهم..

وثمة إجماع لدى علماء السّلوك والمهتمين بالمجال التّعليمي على أنّه لا بدّ من توفير حوافز في العملية التّعليمية من أجل تشجيع الطّلبة على التّعلم والأساتذة على ممارسة مهامهم التّعليمية، حيث يؤكّد علماء السّلوك بهذه المناسبة على أنّه في حالة عدم وجود حوافز فلن يكون هناك تطوّر تعليمي كبير لدى الطلبة والمتعلمين بصفة عامة، لذلك تشير بعض الدّراسات التربوية إلى أنّ الطلبة في المرحلة الأساسية هم غالبا عرضة للنقص في الحوافز ممّا ينعكس عليهم سلبا في الغالب¹⁷، كما لوحظ في أكثر من مؤسّسة تعليمية أنّ مردود الطّلبة والأساتذة يكون أقل بكثير من مردود الطّلبة والأساتذة الذين يتلقّون في مؤسّساتهم التّربوية كثير من الحوافز المادية والمعنوية، ويفهم من هذا أنّ التّحفيز بشقيّيه المادي والمعنوي أصبح ضرورة ملّحة وحاجة ماسة لتطوير التّعليم بصفة عامة ولتحسين المردود العلمي والتّعليمي لكل من الطلبة والأساتذة على حد سواء.

خامسا: الاستفادة من تجارب وخبرات الدّول الرائدة في مجال التّعليم

إنّ الاستفادة من تجارب وخبرات الدّول الرائدة في مجال التّعليم سواء من خلال إقامة شراكة ثنائية معها في هذا الشأن، أو من خلال الاطّلاع على مختلف التّدابير والاستراتيجيات التي تبنتها تلك الدّولة من أجل تطوير قطاع التّعليم له أهمية كبيرة في معرفة سر تفوّق بعض الدّول في تطوير أساليب التّعليم دون غيرها من الدّول، فالتّجربة اليابانية مثلا في جودة التّعليم تأثرت بها كثير من الدّول التي كانت تبحث عن تطوير قطاع

التّعليم إيماننا منها بألوية التّعليم وأهميته لتحقيق نهضة تنموية شاملة، ومن ضمن الدول التي تأثرت بالتّجربة اليابانية هي دولة سنغافورة حيث حاولت هذه الأخيرة أن تنسج على نفس منوال الدولة اليابانية في مجال التّعليم، وقد حصل أن أحرزت سنغافورة تطوّراً ملحوظاً في مجال التّعليم إلى أن أصبحت هي الأخرى نموذجاً يحتذى به في هذا القطاع أي التّعليم، حيث حاولت كثير من الدول لاحقاً السير على نفس خطى سنغافورة بخصوص الإصلاحات العميقة التي مسّت قطاع التّعليم في سنغافورة، والتي أصبحت من خلالها تحتل المراتب الأولى عالمياً في مؤشّرات جودة التّعليم، وذلك بالنّظر إلى الاهتمام الشّديد الذي أولته دولة سنغافورة لتطوير قطاع التّعليم من أجل تحقيق قفزة تنموية شاملة.

المحور الثالث: تجربة ألمانيا التعليمية وربطها بمواضيع التنمية

تعد ألمانيا بلا منازع من الدّول الرّائدة والمتفوّقة جداً في مجال التّعليم ليس على مستوى القارة الأوروبية فحسب بل على مستوى العالم أيضاً، وهو ما أهلها لأن تحتل الصّدارة في الاقتصاد الأوروبي، والمرتبة الأولى عالمياً في تصنيفات أقوى اقتصادات العالم، ولا شكّ أنّ أحد الأسباب التي جعلت ألمانيا تتبوأ هذه المكانة الهامة هو احتفاءها واهتمامها الشّديد بعصرنة وتحديث طرائق التّعليم، ولذلك فقد صرفت أموالاً طائلة في هذا الصّدّد، لأنّها أدركت أنّه لا قيمة للتنمية بدون ضمان ترقية سبل التّعليم في مختلف الأطوار التّعليمية، ولذلك فقد أضحت ألمانيا محل اهتمام كثير من دول العالم وبخاصة في تجربتها التنموية والتعليمية مثلها مثل التّجربة اليابانية، وما فتئت الدّولة الألمانية إلى يومنا هذا تولي أهمية قصوى لضمان جودة التّعليم كخطوة أساسية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة تحقّق من خلالها الرّفاه الاجتماعي لكافة المواطنين الألمان.

ومن ضمن الأسباب التي أدت إلى جودة التعليم العام في دولة ألمانيا هو ربط التعليم بسوق العمل من خلال نظام التّعليم المزدوج، فهو يعد أحد البرامج التي تحقّق الارتباط العضوي بين التّعليم وسوق العمل، حيث يتم التّدريب والتّعليم في النظام الثنائي من خلال تدريب التلميذ لمدة من 3-4 أيام في الأسبوع، في المقابل يقضي الطالب يوم أو يومين في المدرسة¹⁸. وهذه الجزئية أي الرّبط بين التّعليم والتدريب في المراحل الأساسية من التّعليم العام في ألمانيا تعد أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تحسّن التّعليم باستمرار وزيادة مردودية المتعلّمين بشكل ملفت في ألمانيا، عكس كثير من الدول النامية التي أهملت عملية المزج بين العلوم النظرية والعلوم التطبيقية ممّا أدّى إلى تعطلّ كثير من المواهب الفكرية في تلك الدول، كما جعل كثير من المتفوقين يتجهون نحو الخارج بحثا عن فرص أفضل لصقل مواهبهم وزيادة معارفهم.

إنّ من أبرز خصائص المجتمع الألماني والذي أهله أن يحتل صدارة الدول الأوروبية في التّعليم والتّنمية ومختلف مجالات الصّناعة هو إيمانه بذاته فهو لا يعرف المستحيل، حيث استطاعت النهوض - رغم تدمير اقتصادها كليّة خلال الحرب الكونية الثانية- بسواعد أبنائها دون الحاجة إلى مساعدة خارجية، كما تمكّنت خلال سنوات معدودة أن تقدّم نفسها كأنموذج للدولة الرائدة اقتصاديا وإداريا ممّا أهّلها لأن تتحرّر من الوصاية الاقتصادية والسياسية التي فرضت عليها عقب الحرب الكونية الثانية، ولهذا فقد نجحت ألمانيا في بناء وتشيد نهضتها الاقتصادية العملية من خلال اعتمادها على أسس نظرية علمية لتشتهر عالميا بتصديرها لنظريات اقتصادية وإدارية فريدة مثل " نظرية السوق الاجتماعي " و "الاقتصاد الأخضر" و"التخطيط الاقليمي"، كما أنّ أهم ما ميّز التجربة الألمانية التنموية هو تحقيق نجاح وتفوّق اقتصادي مبني على أسس نظرية وعلمية، وهذا ما لا يتوفر في كثير من دول العالم¹⁹.

ومن الأشياء الإيجابية في التّعليم الألماني والتي كان له دور كبير في ضمان جودة وفعالية التّعليم هو توفر فرص كثيرة للشّغل بعد التّخرّج مباشرة وهو ما يدفع الطّلبة لمضاعفة الجهود التّعليمية من أجل الطّفر بمناصب عمل قارة، وفي هذا الصّدد تشير كثير من الدراسات أنّ نموذج التّعليم التعاوني في ألمانيا كان ناجحا للغاية بحيث أنّ أكثر من 80% من خريجي التّعليم التّعاوني تمّ توظيفهم في مؤسّسات التدريب بحلول وقت التّخرّج، وفي دراسة حديثة أجرتها شركة (IBM) أنّ خريجي التّعليم التعاوني لديهم فرصة التّقدم الوظيفي السّريع عقب التّخرّج مباشرة ومناصب أعلى من الزملاء المماثلين في الجامعات التقليدية²⁰. ولا شكّ أنّ ربط التّعليم بالتوظيف المباشر له أهمية قصوى في زيادة فعالية التّعليم داخل المؤسّسات التّعليمية الحكومية، فهو يعد نوع من التّحفيز المعنوي الذي يجعل فئة المتعلّمين لديهم قابلية كبيرة لتلقى مختلف الدروس التّعليمية النّظرية والتّطبيقية، كما يجعلهم أكثر جاهزية لخوض غمار سوق العمل.

وما يؤكّد مرّة أخرى على اهتمام ألمانيا بالتّعليم بمختلف أطواره هو حرصها كل الحرص على تقديم يد العون والمساعدة لفئة المحرومين من أجل الحصول على مؤهل علمي يساعده على الاندماج المهني²¹، ولذلك فإنّ الفرد الألماني في المجمل يمتلك العديد من الشّهادات المهنية و التّعليمية عالية المستوى والتكوين، وهو ما جعل ألمانيا تمتلك خزّانا لا ينضب من أصحاب الشّهادات العليا والمهين في مختلف المجالات وبخاصة في مجال التّصنيع والذكاء الاصطناعي، وألمانيا من الدّول القليلة جدا التي نجحت في الرّبط بين أبعاد التّعليم وأبعاد التّنمية والمزج بينهما، وهذا يدل صراحة على بعد نظر صنّاع القرار في ألمانيا ورغبتهم الملّحة لتحقيق أرقاما قياسية في جودة التّصنيع بصفة عامة ونتيجة لذلك فقد أضحت المنتوجات الصّناعية الألمانية هي أجود المنتوجات العالمية بلا منازع.

وفي الحقيقة وإجمالاً لما سبق لقد ساهت عدّة عوامل في تحقيق جودة التعليم في ألمانيا، والتي ساهمت بدورها في تحقيق نهضة تنموية مزدهرة في تلك الدّولة، نذكر منها ما يلي:²²

أولاً: نظام التعليم التحفيزي:

تشتهر ألمانيا بامتلاكها أفضل نظام تعليمي في العالم، كما أنّ معظم الطّلاب في ألمانيا قادرون على العثور على وظيفة بأجر لائق بمجرد إكمال تعليمهم، وهو ما جعل معدّل البطالة ينخفض بدرجة كبيرة جداً، ومن جهة أخرى فقد استطاعت ألمانيا من خلال نظامها التّعليمي أن تسفح لنفسها مكاناً بين أكثر دول العالم تقدّماً، ولاشكّ أنّ التّعليم والتّعليم العالي بوجه خاص يمثل البيئة الأساسيّة لتكوين القوى البشريّة المنتجة في المجتمع، كما أنّ مخرجاته من القوى العاملة يظهر في كل قطاع من قطاعات الدّولة، ولهذا السّبب فقد أولت الدّولة الألمانية أهميّة بالغة لنظام التعليم من أجل تطويره وتحديثه باستمرار، وذلك من أجل الرفع بمستوى التّعليم وإكساب الطّلاب المعارف والمهارات الضروريّة التي تمكّنهم من ممارسة وظائفهم على أكمل وجه.²³

ثانياً: وجود كم هائل من الكفاءات المتخصّصة

وهي إحدى العوامل الأساسيّة التي مكّنت من تحقيق اقتصاد قوي وتنمية شاملة في ألمانيا، ففي كل عام يتوافد نحو مائة ألف مهندس ومتخصّص في العلوم الطبيعيّة على سوق العمل قادمين من الجامعات والمعاهد التّقنيّة الألمانية والتي يزيد عددها على المائتين موزعة على مختلف المدن الألمانية، وهذا في الحقيقة يدل دلالة صريحة على قطع ألمانيا لأشواط متقدّمة للتّنمية المستدامة.

ثالثاً: ربط التّعليم بمتغيّر التّنمية الاقتصادية

في البداية لقد أكّد كثير من الباحثين والدارسين في ميدان الاقتصاد المعرفي وجود علاقة إيجابية واضحة بين التنمية الاقتصادية ومعدّلات الانفاق على التّعليم والبحث العلمي، ولهذا السّبب فقد بدأت كثير من الدول المتقدّمة ومن ضمنها ألمانيا تعتمد على اقتصاد المعرفة كأسلوب من أساليب تحقيق التّقدّم الاقتصادي والاجتماعي²⁴، وفي هذا الصّدّد فقد بدلت ألمانيا جهود جبارة لجعل التّنمية تسير وفق المقاربات الفكرية والعلمية التي يضعها العلماء الألمان، وهذا من أجل بناء اقتصاد مستدام قادر على المنافسة والاستمرار في العطاء للأجيال الحضارة والقادمة.

رابعاً: الاعتماد على التّعليم القائم على حل المشكلات

منذ سبعينيات القرن الماضي حدث تحوّلًا مهما في مجال التّعليم بألمانيا، كما شهد هذا القطاع العديد من التغييرات والإصلاحات منها اعتماد نظام التعليم القائم على حل المشكلات²⁵، وتجدر الإشارة أنّ هذه الطريقة في التّعليم –أي الاعتماد على التّعليم القائم على حل المشكلات- قد أصبح أمراً بالغ الأهمية يستحقّ البحث والتّمحيص، وهذا حتّى يتمكّن الطّلاب في مختلف المراحل التّعليمية من مواجهة أي صعوبات علمية²⁶، وهي في الأصل تدخل ضمن مرحلة التّكوين والتّدريب التي يحتاجها طالب العلم في مساره التّعليمي وبخاصة في العلوم التّقنية والدّقيقة فضلا عن بقيّة العلوم التي تستند على التّجربة والملاحظة. وألمانيا باعتبارها من الدّول المتقدّمة فقد كانت السّابقة لتبني هذا التّمط من التّعليم إدراكا منها لأهمية هذه المرحلة المهمّة من مراحل التّعليم، لكونه يربط الطالب بواقعه ومشكلات مجتمعه، وهذا من أجل إيجاد عدّة بدائل لمختلف المشكلات التي قد تطرأ بين الحين والآخر.

خامسا: الاتكاء على الاقتصاد الأخضر المستدام في مشاريع التنمية الشاملة

لقد تمّ في السّنوات الأخيرة الترويج للاقتصاد الأخضر المستدام باعتباره استراتيجية جديدة لتعزيز رفاهية الإنسان والتّقليل من المخاطر البيئية²⁷، وتعد ألمانيا من الدول الصّناعية الرائدة في العالم التي اعتمدت إلى الاقتصاد الأخضر النّظيف في نهضتها الصناعية من أجل حل مختلف المشكلات البيئية التي تزامنت مع الثّورة الصناعية التي شهدتها ألمانيا، حيث تحتل ألمانيا مركز الرّيادة في العالم في هذا الشّأن، ومن المتوقّع أن يصل حجم مبيعات القطاع الأخضر إلى بليون يورو في آفاق²⁸، مع العلم أنّ ألمانيا تولي أهمية كبيرة للتّوفيق بين الطموحات التنموية والأبعاد البيئية من أجل تحقيق تنمية مستدامة بدون تلوث وبأقل مشكلات بيئية. ومن جانب آخر فقد نتج عن استخدام ألمانيا للطاقات النظيفة والصّديقة للبيئة العديد من مناصب الشّغل وبخاصة في تدوير النفايات وإعادة رسكلتها من جديد، كما وفرت مداخل ضخمة لخزينة الألمانية، ومن ثمّ فقد أحدث الاقتصاد الأخضر المستدام الذي انتهجته ألمانيا كثير من المزايا التي انعكست إيجابا على البيئة، والتّشغيل، والنظافة، والإيرادات المالية.

سادسا: مكافحة الفساد في مختلف القطاعات الحكومية بما في ذلك قطاع التّعليم

وفي هذا الصّدّد فقد بدلت الدولة الألمانية جهودا كبيرة ومتواصلة من أجل محاربة الرّشوة والفساد في مختلف الدوائر الحكومية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد وفرت دولة ألمانيا كل الظروف المواتية التي من شأنها أن تحد من الفساد كالرّشوة في مختلف المؤسّسات العامة والخاصة ومن ذلك توفير كل الحوافز المادية والمعنوية لجميع الموظفين (العلاوات، وزيادة الأجور، الأمن الصّحي، والنقل وغيرها من الحوافز)، هذا وتجدر الإشارة أنّ ألمانيا استطاعت أن تحد من الفساد بدرجة كبيرة لتحتل بذلك المرتبة العاشرة عالميا من حيث قلة الفساد المنتشر في مختلف الدوائر الحكومية، وهذا يدل في الحقيقة على أنّ

أحد أسباب تفوّق ألمانيا سواء على المستوى القاري أو على المستوى الدولي هي تجفيف منابع الفساد واستئصال شأفة المفسدين الذين أضروا بالاقتصاد الألماني والذي يعد في الأساس من أقوى اقتصادات العالم وبخاصة من حيث جودة الانتاج .

ومجمل القول فقد تمكّنت ألمانيا بفضل الاستراتيجية التّنموية التي أقرّها والتي كانت تستند بدرجة كبيرة على النظريات العلمية والمعرفية من إحراز التّقدم والريادة في العديد من المجالات الحيوية كالصناعة بمختلف فروعها وصنوفها، والطب، والزراعة، والصّيد البحري، والتكوين المهني، والبحث العلمي، وقطاع الخدمات، والمواصلات، والطرق، والبيئة وغيرها من المجالات الأخرى التي لم يتم ذكرها، وكل هذا التّحول الذي شهدته ألمانيا وبخاصة في العقود الأخيرة من القرن الماضي كان منبثقا عن إرادة وثقة الفرد الألماني بنفسه وتفانيه في عمله وتعلّقه بوطنه، وهذا الذي مهّد الطريق لبناء وتشيد أقوى اقتصاد أوروبي الذي أصبح ينافس أقوى اقتصادات العالم، ومن المحتمل أن تحقّق ألمانيا قفزات أخرى في مجال التكنولوجيا والبحث العلمي، وهذا بالنّظر إلى تصاعد مؤشّرات التنمية المستدامة التي أصبحت لا تخفى عن أحد في هاته الدولة.

الخاتمة:

مما سبق يتّضح أنّ جودة التعليم لها دور كبير في تقدّم الدول وازدهارها، لقد أصبح التّعليم القاطرة التي تقود التّنمية المستدامة في مختلف دول العالم وبخاصة الدول المتقدّمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والصّين واليابان وألمانيا والهند وسنغافورة وغيرها من الدول التي حقّقت إقلاعا اقتصاديا باهرا بفضل العلم، ولذلك لا يمكن الحديث اليوم عن تحقيق التّنمية المستدامة بدون التّفكير في تطوير وتحسين طرائق التّعليم والتكوين، وبدون استراتيجيات مدروسة من جميع النواحي والأبعاد من قبل أهل

التخصّص وأصحاب الخبرة، فلا مكان اليوم لاقتصاد لا يبني على العلم ولا ينطلق من مقاربات ونظريات علمية وتفسيرية تربط الأسباب بالمسبّبات والنتائج بالمقدّمات. وما فتئت الدول المتقدّمة والسّائرة في طريق النمو تعظّم شأن التّعليم وتحرص كل الحرص على تطويره وعصرنته، مسخّرة في ذلك كل الإمكانيات المادية والبشرية والمالية، إدراكا منها أنّ ضمان جودة التّعليم هي خطوة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، فقامت على إثر ذلك بإجراء إصلاحات عميقة وجذرية لقطاع التّعليم عبر مختلف الأطوار التعليمية، وأوكلت مهمة اختيار المناهج التعليمية المناسبة لأهل الخبرة في هذا الشّأن، وهذا ما أثمر في الأخير مستويات راقية جدا في التّعليم، وهذا ما أدّى بدوره إلى عصرنة وتحديث مختلف القطاعات الحسّاسة، أو بالأحرى أدّى إلى تحقيق تنمية مستدامة توفّر الحاجيات الضرورية والموارد الأساسية للأجيال الحاضرة دون إهمال حق الأجيال القادمة في تلك الموارد والحاجيات.

وتعد ألمانيا من الدول القليلة التي أولت أهمية كبيرة ونادرة لقطاع التعليم، وكذا قطاع التّكوين المهني، ومن ثمّ فقد وقّرت البيئة الملائمة التي تسمح بتطوير التّعليم في مختلف المراحل التعليمية وبخاصة التّعليم الجامعي، وبذلك فقد أصبحت ألمانيا قبلة الطّلاب من مختلف أنحاء العالم، نظرا للتّحفيز الكبير الذي قدّمته الدولة الألمانية للطلبة والأساتذة، وقد تحمّلت الدّولة الألمانية قسطا كبيرا من المسؤولية من أجل تحديث وعصرنة قطاع التّعليم ووفّرت لأجل ذلك ميزانية معتبرة من أجل جعل الاقتصاد الألماني أقوى اقتصاد أوروبي ينهض على أسس علمية ومعرفية، ثم إنّ ما قامت به الدولة الألمانية من ربط التّعليم بسوق الشّغل والتوظيف المباشر قد سمح بخلق بيئة تحترم العلماء والمتعلمين، ولذلك فقد حازت الدولة الألمانية على العديد من براءات الاختراع في العديد

من المجالات، كما نال العلماء الألمان العديد من جوائز نوبل في مختلف التخصصات العلمية.

ولذلك فليس بغريب عن ألمانيا أن تتبوأ الريادة على مستوى القارة الأوروبية، وهي التي تقود اليوم زمام الاتحاد الأوروبي سواء على المستوى السياسي أو المستوى الاقتصادي أو حتى على المستوى العسكري، فضلا عن قيادتها لكثير من القضايا التنموية التي تدخل ضمن اهتمام الاتحاد الأوروبي، وقد حققت ألمانيا هذه الريادة الأوروبية والعالمية بفضل اهتمامها واشتغالها بالعلم وتطويره، فلقد أصبحت قوّة الدول بعد الحرب العالمية الثانية لا تقاس بقوّة الجيوش فحسب بل كذلك بقوّة العلم والمعرفة، وفي هذا الصّد يقول توفلر: " بأنّ السلطة أو القوّة لن تكون للمال والسّلاح في القرن الواحد والعشرين بل ستحوّل إلى قوّة معرفية قوامها العلم والمعرفة والمعلوماتية، وهي التي تشكّل بدورها مرتكزات التقدّم الحضاري في القرن الواحد والعشرين"، وهذا ما تفضّنت إليه ألمانيا وعملت على تجسيده على أرض الواقع، حيث جعلت من العلم الباب الذي تلج منه إلى التّقدم الصّناعي والحضاري، وبهذا يتبيّن أنّ جودة التّعليم قد أصبح الشّغل الشّاغل لدولة ألمانيا لكونه أصبح من لوازم التنمية الشاملة والمستدامة، ولكون ألمانيا تطمح لأن تحرز قفزة أخرى إلى الأمام في الميدان الاقتصادي .

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

-المقالات والدوريات:

- 1- أميمة حلمي مصطفى، " نظام التعليم في ألمانيا دراسة حالة"، مجلة البحوث النفسية والتربوية، المجلد 18، العدد 01، 2003، ص 114.

- 2- أبو الحسن الماوردي، "البحث العلمي ودوره في التنمية الاقتصادية: كيف يؤثّر العلم بوصفه قوة إنتاجية في نهضة الأمم وتقدمها؟"، مجلة التنوير، الأردن، 2020/05/27.
- 3- بالعجين، خالدية، "دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة: ألمانيا والإمارات نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020.
- 4- زاهية توام، لطيفة كلاخي، "أثر الحوافز المادية والمعنوية في الأداء الوظيفي: دراسة الميداني على عمال شركة سونلغاز تيارت"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، 2021.
- 5- حنان صالح الحربي، "فعالية برامج تدريب المعلمين القائمين على تكنولوجيا التعليم والوسائط المتعدّدة في تحقيق غدارة الجودة الشاملة في التّعليم من وجهة نظر المعلمين في دولة الكويت"، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر، العدد 44، الجزء الرابع، 2020.
- 6- كاكولي جميلة عبد الرضا، "التخطيط الاستراتيجي للجودة في التعليم العالي بالكويت مدخل للتطوير الأكاديمي"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 162، الجزء الثاني، يناير 2015.
- 7- سميرة حسن عطية، "دور التعليم في التنمية البشرية" مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 01، أبريل 2021.
- 8- نرجس زكري، التّعليم بالحاسوب وأثره في تنمية مهارة حل المشكلات لدى تلاميذ الثانية ثانوي علوم تجريبية مادة العلوم الطبيعية نموذجا"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 10، مارس 2013.

- 9- فيروز زروخي وآخرون، "جودة الخدمات التعليمية دورها في تدعيم التنمية المستدامة في دول الخليج العربي-نماذج مختارة-"، مجلة التّمنية والاستشراف للبحوث والدّراسات، المجلّد 06، العدد 01، جوان 2021.
- 10- عاصم عبد القادر نصرتوني، "التدريب لمعلمي مرحلة التّعليم ودوره في الارتقاء بفعالية العملية التّعليمية: دراسة تحليلية"، مجلة بحوث التربية النوعية، عدد خاص، فبراير 2011.
- 11- عائشة عبد العزيز سعود عقيل، " دور استخدام الحوافز من قبل المعلّّات على تحصيل الطلبة المرحلة الابتدائية في مدارس منطقة مبارك الكبير من وجهة نظر المعلّّات"، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد 27، العدد 04، أبريل 2021.
- 12- عزه الأزهر، خالد رشيدة، "التخطيط الاستراتيجي ودوره في ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي: قراءة لتجربة الجامعات الفلسطينية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 05، 1985، ص 189.
- 13- علي براجل، "العلاقة التكاملية بين التعليم والتنمية: دراسة تحليلية لدور التعليم الجامعي في التنمية"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 24، جوان 2011.
- 14- صباغ رفيقة، "تجارب تنمية رائدة: دراسة حالة للتّجربة التّنموية"، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 06، العدد 01، مارس 2019.
- 15- خامرة بوعمامة، الشّيح الداوي، "التعليم التعاوني كخيار استراتيجي لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، 2018.

الصحف والجرائد:

1- حسين سالم مرجين، "جودة التعليم في مقدمة ابن خلدون"، الحوار المتمدن، العدد 5056، 2016/02/04.

2 - عبد الله عباينة، " التعليم والتنمية"، صحيفة الرأي، الأردن، 2014/11/26.

3 - صلاح غراب، " خبراء التربية لا تنمية ناجحة بدون تعليم جيّد"، صحيفة الأهرام المصرية، العدد 47978، 2018/04/16.

- المواقع الإلكترونية:

1- مضر خليل عمر، رقية مرشد حميد، "العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية وتقدّم المجتمع"، أنظر إلى الموقع الإلكتروني الآتي

(<http://www.muthar-alomar.com/wp/>): (تاريخ ولوج الموقع 2021/11/25).

2- مروة عصام الأضم، "كيف كان التعليم في ألمانيا حافزا للابتكار؟"، أنظر الموقع الإلكتروني الآتي <https://omran.org/ar> (تاريخ ولوج الموقع 2021/12/17).

3- فيروز الدولي، رحاب الزيايدي، "تجارب التنمية ألمانيا نموذجا"، أنظر الموقع الإلكتروني الآتي <https://www.researchgate.net/profile/Rehab-El-> (تاريخ ولوج الموقع 2021/12/18).

ثانيا: باللغات الأجنبية

1- Colin power, Junior Sophister, **Education Development: Importance, Challenges and solutions**, The studenteconomic review, Vol3031,2011.

2- David di Fuccia, "**Trends in Practical Work in German Science Education**", Eurasia Journal of Mathematics, Science and Technology Education 8(01), 2012.

3- Fides Okwukweka Chukwumah, "**Developing Quality Strategic Plan In Secondary Schools For Successful School Improvement**", Journal of Education and Practice, Vol.6, No.21, 2015.

4- Laura Saikku and others ,**Implementing the green economy in european context lessons learned from theories, Concepts and case studies** partnership for european environmental research, , Helsinki,2015.

5- **professionnels en Allemagne Une brève description**", Luxembourg: Office des publications officielles des Communautés européennes, 2007.

الهوامش:

¹ عبد الله عباينة، " التعليم والتنمية"، صحيفة الرأي، الأردن، 2014/11/26

² علي براجل، "العلاقة التكاملية بين التعليم والتنمية: دراسة تحليلية لدور التعليم الجامعي في التنمية"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد24، جوان 2011، ص10.

³ -مضر خليل عمر، رقية مرشد حميد، "العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية وتقدّم المجتمع"، أنظر إلى الموقع الإلكتروني الآتي-<http://www.muthar-alomar.com/wp/>: تاريخ ولوج الموقع 2021/11/25

⁴ صلاح غراب، " خبراء التربية لا تنمية ناجحة بدون تعليم جيّد"، صحيفة الأهرام المصرية، العدد47978، 2018/04/16.

⁵ Colin power, Junior Sophister, **Education Development: Importance, Challenges and solutions**, The studenteconomic review, Vol3031,2011,p150

⁶ سميرة حسن عطية، " دور التعليم في التنمية البشرية" مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد01، أبريل 2021، ص114.

⁷ حسين سالم مرجين، " جودة التعليم في مقدمة ابن خلدون"، الحوار المتمدن، العدد5056، 2016/02/04

⁸ ويليام ثيودور شولتز Theodore W. Schultz ولد في 30 أبريل 1902 توفي في 26 فبراير 1998)، هو اقتصادي أمريكي فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1979، بالاشتراك مع وليام آرثر لويس)، لعمله في اقتصاديات التنمية، مع التركيز على الاقتصاد الزراعي.

⁹ علي براجل، المرجع السّابق، ص11.

¹⁰ فيروز زروخي وآخرون، " جودة الخدمات التعليمية دورها في تدعيم التنمية المستدامة في دول الخليج العربي-نماذج مختارة-"، مجلة التّمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد01، جوان 2021، ص41.

- ¹¹ كاكولي جميلة عبد الرضا، "التخطيط الاستراتيجي للجودة في التعليم العالي بالكويت مدخل للتطوير الأكاديمي"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد162، الجزء الثاني، يناير 2015، ص391.
- ¹² Fides Okwukweka Chukwumah, "Developing Quality Strategic Plan In Secondary Schools For Successful School Improvement", Journal of Education and Practice, Vol.6, No.21, 2015,p136
- ¹³ عزة الأزهر، خالد رشيدة، "التخطيط الاستراتيجي ودوره في ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي: قراءة لتجربة الجامعات الفلسطينية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد05، 1985، ص189
- ¹⁴ عاصم عبد القادر نصرتوني، "التدريب لمعلمي مرحلة التّعليم ودوره في الارتقاء بفعالية العملية التّعليمية: دراسة تحليلية"، مجلة بحوث التربية النوعية،، عدد خاص، فبراير 2011، ص03.
- ¹⁵ حنان صالح الحربي، "فعالية برامج تدريب المعلمين القائمين على تكنولوجيا التعليم والوسائط المتعدّدة في تحقيق غدارة الجودة الشّاملة في التّعليم من وجهة نظر المعلمين في دولة الكويت"، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر، العدد44، الجزء الرابع، 2020، ص265.
- ¹⁶ زاهية توام، لطيفة كلاخي، "أثر الحوافز المادية والمعنوية في الأداء الوظيفي: دراسة الميداني على عمال شركة سونلغاز تيارت،، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد01، 2021، ص646.
- ¹⁷ عائشة عبد العزيز سعود عقيل، " دور استخدام الحوافز من قبل المعلّمت على تحصيل الطلبة المرحلة الابتدائية في مدارس منطقة مبارك الكبير من وجهة نظر المعلّمت"، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد 27، العدد04، أبريل 2021، ص128.
- ¹⁸ مروة عصام الأضم، "كيف كان التعليم في ألمانيا حافزا للابتكار؟"، أنظر الموقع الإلكتروني الآتي <https://omran.org/ar/> (تاريخ ولوج الموقع 2021/12/17).
- ¹⁹ فيروز الدولي، رحاب الزيايدي، تجارب التنمية ألمانيا نموذجا، أنظر الموقع الإلكتروني الآتي <https://www.researchgate.net/profile/Rehab-El-> (تاريخ ولوج الموقع 2021/12/18).
- ²⁰ خامرة بوعمامة، الشّيخ الداوي، "التعليم التعاوني كخيار استراتيجي لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، 2018، ص07.

- ²¹ Ute Hippach-Schneider et autres , " **La formation et l'enseignement professionnels e Allemagne Une brève description**", Luxembourg: Office des publications officielles des Communautés européennes, 2007,p16
- ²² صباغ رفيقة، "تجارب تنموية رائدة: دراسة حالة للتّجربة التّنموية"، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد06، العدد01، مارس 2019، ص ص 91-92
- ²³ أميمة حلمي مصطفى، " نظام التعليم في ألمانيا دراسة حالة"، مجلة البحوث النفسية والتربوية»، المجلد18، العدد01، 2003، ص114، 137.
- ²⁴ أبو الحسن الماوردي، "البحث العلمي ودوره في التنمية الاقتصادية: كيف يؤثر العلم بوصفه قوة إنتاجية في نهضة الأمم وتقدمها؟"، مجلة التنويري، الأردن، 2020/05/27.
- ²⁵ 26-David di Fuccia , "**Trends in Practical Work in German Science Education**", Eurasia Journal of Mathematics, Science and Technology Education 8(01), 2012,p59.
- ²⁶ نرجس زكري، " التّعليم بالحاسوب وأثره في تنمية مهارة حل المشكلات لدى تلاميذ الثانية ثانوي علوم تجريبية مادة العلوم الطبيعية نموذجا"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد10، مارس2013، ص299.
- ²⁷ - Laura Saikku and others ,**Implementing the green economy in european context lessons learned from theories, Concepts and case studies partnership for european environmental research,**,Helsinki,2015,p09.
- ²⁸ بالعجين، خالدية، "دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة: ألمانيا والإمارات نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020، ص38.